# شعب العراق والفخ الانتخابي: هدية مجانية للفساد

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

كلما اقترب موعد انتخابات العراق في العاشر من أكتوبر ازداد التنافس بين مرشحي مختلف الأحزاب التي تجمعها أهداف لا علاقة لها بمصالح الشعب حتى وإن تبدّلت العناوين والأرقام وفق نتائج الدورات الانتخابية الماضية، وفنون الاحتيال على العناوين الوطنية لثورة أكتوبر (تشرين) التي دخلت مسرح التنافس الانتخابي باستحياء من خلال بعض الناشطين.

هناك قناعة عامة يتداولها حكام العراق تقول إن نظام ما بعد غزو 2003، رغم كل ما اقترفه زعماؤه من جرائم وانتهاكات سياسية وإنسانية وفساد شامل، محمي من قوى النفوذ الخارجي وبأدوات مسلحة داخلية، ولا يسمح بتغييره، وما يشاهد من مظاهر للانتخابات وتدوير للسلطة وتبديل للوجوه الثانوية في البرلمان إنما هي تفصيلات لخدعة "الديمقراطية عبر الانتخابات" التي تزعج شعب العراق.

هذه حقيقة ليست ناتجة عن نظرية المؤامرة، بل أكدتها وقائع الدورات الانتخابية وخاصة الحصيلة الأكثر إيلاماً في انتخابات عام 2018 وما شهدته من تزوير فاضح بحرق صناديق الاقتراع وصفقات بيع الأصوات التي اعترف بها المعنيون، فضلا عن عزوف العراقيين بنسبة وصلت إلى 80 في المئة، ورغم ذلك أعطت ممثلية الأمم المتحدة ببغداد شهادة صحة تلك الانتخابات ودعمتها واشنطن والدول الكبرى وإيران.

المُتغيّر الصادم للقوى الداعمة للنظام يكمن في إزاحة الثوار لما سمي بالمشروعية الشعبية حين أعلن شباب المحافظات الوسطى والجنوبية وبإسناد من المحافظات الأخرى رفضهم سلمياً النظام القائم وأحزابه الحاكمة وميليشياتها مما دفعها إلى مواجهة الثوار الشباب بالرصاص وقتل ما لا يقل عن 800 منهم وجرح أكثر من عشرين ألف شاب وشابة، والاستمرار باستهداف الناشطين بالاغتيال مثل هشام الهاشمي وإيهاب الوزني.

كانت إيران أول المتضررين من هذا المتغيّر الجيوسياسي الكبير داخل العراق، فالمتظاهرون كشفوا العلاقة الوظيفية المسلحة بين طهران والحكام الفاسدين في بغداد لتنفيذ برنامج يهدف إلى نهب ثروات شعب العراق واستهداف طلائعه الشابة.

**الثوار قدموا برنامجهم للتغيير ابتداء من الانتخابات المبكرة وقانون جديد للانتخابات مرورا بإجراءات ثورية أخرى، فأحدث هذا التحوّل الخرق القاتل في جدار النظام السياسي**

الثوار قدموا برنامجهم للتغيير ابتداء من الانتخابات المبكرة وقانون جديد للانتخابات مرورا بإجراءات ثورية أخرى، فأحدث هذا التحوّل الخرق القاتل في جدار النظام السياسي.

القصة أصبحت أكبر من مجرد انتخاب دوري لزعامات البرلمان العراقي عبر انتخابات تحولت إلى مزادات رخيصة لتقاسم النفوذ بين اللصوص. ولمواجهة هذا المتغير الشعبي العراقي كان المطلوب عملاً سياسياً خاصاً لا يتقن التحضير له مديرو العملية السياسية ببغداد من شيعة السلطة.

كان على الولي الفقيه علي خامنئي ومستشاريه التدخل المباشر بوضع ترتيبات خطة ماكرة للمحافظة على نظام بغداد من الانهيار عبر الالتفاف على ثوار أكتوبر وإسقاطهم سياسياً بعد العجز عن إزاحتهم بالمسدس الكاتم وفق اتجاهين:

الاتجاه الأول: تحويل إسقاط عادل عبدالمهدي من رئاسة الوزراء الذي أسهمت فيه المرجعية الشيعية بالنجف بزعامة علي السيستاني إلى هدف في حد ذاته وكأنه المسؤول الوحيد عن الأزمة، والإيحاء بمقدمة مخادعة للثوار بأن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، المُسمى من قبل طهران وبرضا أميركي، هو الأداة السياسية التي ستنفذ مطالبهم خصوصاً القبض على قتلة الشهداء ومحاسبتهم.

الاتجاه الثاني من الخطة، وهو الأخطر، يقوم على دفع بعض الناشطين للدخول إلى العملية الانتخابية بعد اختراقهم تنظيمياً تحت غطاء "نحن الشيعة لا نقبل ضياع حكمنا، تعالوا واشتغلوا معنا في البرلمان، هذه دولتكم ولكم ما تريدون"، والهدف من وراء ذلك هو تمزيق وحدة الثوار ثم تصفية ثورتهم.

هل تمّ احتواء مخاطر انهيار النظام بهذه العملية اللوجستية؟

لم يمض وقت طويل ليفقد الكاظمي ثقة الثوار لأنه لم يوف بتعهده باعتقال قتلة رفاقهم والزج بهم في السجون. حاول لكنه فشل بعد تحديه العلني من الفصائل المسلحة داخل المنطقة الخضراء التي حاصرت مكتبه الرسمي، وأهانته بسحق صورته بالأحذية.

سياسياً ساعدت التحولات في ظروف المنطقة ومن ضمنها العراق على أن يجد الكاظمي بنفسه في دائرة من المرونة المحسوبة اشتغل لنفسه من خلالها للوصول إلى ولاية ثانية فلعب على ملف إيران في منطقة الخليج، وكذلك الانفتاح على مصر والأردن، ثم كافأ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالتوقيع على عقد توتال بـ27 مليارا في ظرف فرنسي داخلي شاق يواجهه ماكرون وبمرونة محسوبة من واشنطن حين ساعد الكاظمي على عقد مؤتمر الجوار العراقي ببغداد.

يشار إلى أن حكومة الكاظمي لها مهمة مؤقتة هي الانتخابات كما يعلن عن ذلك نفسه، لكنه وقع عقداً نفطياً مع الصين لمدة ثلاث سنوات لبيع 300 ألف برميل يومياً بسعر 49 دولارا بالدفع المسبق خلافاً لسعر السوق الحالي 70 دولارا لكي يسدد الرواتب في بغداد.

والآن يسعى الكاظمي لإنجاز مهمة الانتخابات معتقدا أنها فرصته لتجديد ولايته رغم أن نوري المالكي دخل المعركة الانتخابية الحالية بقوة ضدّه ويسعى للفوز، لكن الكاظمي يعتقد بأن مقتدى الصدر سيدعمه إلى جانب عمار الحكيم وتكتلات شيعية صغيرة أخرى. لكن بورصة الانتخابات فيها الكثير من المفاجآت.

الأساس التشريعي والقانوني لاستمرار الأحزاب في حكمها وظلمها وفسادها ونهبها هي الانتخابات، فلماذا يستمر الشعب العراقي في تقديسها، وهل أن مقاطعتها مُحرّمة إن كانت لا تنتج غير تلك الوجوه من الأحزاب؟ وجميع الأعراف الديمقراطية تقول بجواز المقاطعة.

هناك من الداعمين للعملية السياسية من يقول إن مقاطعة الانتخابات تعني ترك الساحة للفاسدين، لكنهم يناقضون أنفسهم بترديدهم لشعار "من يمتلك السلطة والمال والسلاح هو الذي يفوز في الانتخابات"، وفي هذا إقرار أن الفساد هو محور العملية الانتخابية برمتها.

فما الجدوى من تقديم هذه الهدية المجانية للفاسدين، ولماذا إضافة مشروعية جديدة للميليشيات التي ستفرض نفسها بقوة السلاح، وممثلة الأمم المتحدة في بغداد جينين هينيس بلاسخارت ستعطي في النهاية الشرعية للوضع الجديد؟

ولا بد من الإشارة إلى أن الأحزاب لا تهمها نسبة ذهاب أبناء الشعب العراقي إلى صناديق الاقتراع، حتى وإن كانت النسبة خمسة أو عشرة في المئة، فستتم شرعنتها وستساندها دول العالم، فلماذا يدخل شعب العراق في هذا الفخ ويمنح الشرعية لقتلة أبنائه وبناته؟

إن مقاطعة الانتخابات لا تعني موقفاً سلبياً صامتاً، إذ لا بدّ أن ترتبط باستراتيجية لتحالف القوى الشعبية والوطنية المناهضة للفاسدين تنطلق مما أفرزته ثورة أكتوبر من معطيات إيجابية أهمها كسر حاجز الخوف وهشاشة النظام السياسي، وقيام جبهة شعبية وطنية عريضة تستند إلى رؤية سياسية يلتف حولها العراقيون بمختلف فئاتهم وتوجهاتهم.

# السودان يحاول ليّ ذراع روسيا.. العواقب قد تكون وخيمة

نيكولا ميكوفيتش
محلل سياسي متخصص في الشأن الروسي

يُصنف السودان من ضمن الدول الأفريقية الفقيرة، ومع ذلك يحاول منازلة روسيا. فقد حاولت روسيا إقامة قاعدة بحرية في شمال شرق أفريقيا، وتحديداً في منتصف الشاطئ الجنوبي للبحر الأحمر. ولكن تبين أن الخرطوم مفاوض شديد المراس بعكس ما اعتقدت روسيا، ولو أن تلك الشدة جاءت متأخرة عن موعدها، فلا يستطيع السودان مجاراة روسيا، ولا رغبة لروسيا في التنازل أو المساومة.

وأعلنت موسكو عن خطط لإنشاء ميناء في السودان في أواخر عام 2020، مما يمنح روسيا أول موطئ قدم عسكري لها في أفريقيا منذ سقوط الاتحاد السوفييتي. وتوصل البلدان إلى اتفاق يمنح البحرية الروسية عقد إيجار لمدة 25 عاما في بورتسودان، وستستقبل المنشأة ما يصل إلى أربع سفن تابعة للبحرية و300 عسكري، مقابل تزويد الخرطوم بأسلحة ومعدات عسكرية.

ولكن الحكومة السودانية غيرت رأيها بشأن الاتفاق. ووفق مصادر إعلام روسية، فإن الخرطوم تريد إعادة التفاوض حول الصفقة، حيث تسمح لروسيا ببناء القاعدة البحرية، والتي توصف رسميًا بأنها "مرفق دعم تقني مادي"، بشرط تقديم مساعدة اقتصادية للسودان. والأهم من ذلك أنها ستسمح للبحرية الروسية بالبقاء لمدة خمس سنوات فقط، مع إمكانية تمديد مدة الإيجار لما مجموعه 25 عامًا حسب الاتفاق المبدئي. وبالنسبة إلى روسيا، سيشكل ذلك ضخ استثمارات ضخمة من جانبها من دون توفر ضمان الحيازة.

ويقترح السودان تعديل الاتفاق المبرم قبل المصادقة عليه رسمياً من قبل البرلمان، ولم ترد روسيا رسميًا بعد على ذلك المقترح. إلا أن الكرملين أشار من خلال مراكز الفكر والمحللين لديه، إلى عدم توفر الرغبة في المضي قدماً في ذلك الاتفاق.

بيد أن تخلي روسيا عن خططها لفتح القاعدة البحرية بسبب هذا الطلب الجديد، سيُفسر على أنه هزيمة جيوسياسية أخرى لموسكو.

ومن جانب آخر، إذا وافقت روسيا على الشروط الجديدة، فليس هناك ما يضمن عدم تقديم الخرطوم لمطالب جديدة، كما أنه سيشكل سابقة جديدة لشركاء روسيا الآخرين حول العالم.

وفي وقت سابق من العام الجاري، أعلن رئيس أركان القوات المسلحة السودانية مراجعة الاتفاقية التي وقعتها بلاده مع روسيا.

وبعد فترة وجيزة زار وزير الدفاع السوداني موسكو لبحث مصير القاعدة. وفي يوليو ألمحت وزيرة الخارجية السودانية مريم المهدي علانية إلى أن مستقبل القاعدة سيعتمد إلى حد كبير على "حل إيجابي لعدد من القضايا، وإن الخرطوم تعول على تفهم موسكو ودعمها".

**تخلي روسيا عن خططها لفتح القاعدة البحرية في السودان سيُفسر على أنه هزيمة جيوسياسية أخرى لها**

في غضون ذلك، ورد أن الولايات المتحدة عرضت حزمة مساعدات بالملايين من الدولارات للسودان مقابل إلغاء تلك الصفقة مع موسكو.

ومن الواضح أن السودان بحاجة إلى مساعدات مالية، إذ أن الحكومة السودانية تأمل في جذب الاستثمار الأجنبي بعد أن رفعت واشنطن اسم السودان من قائمتها للدول الداعمة للإرهاب، لكن تلك الآمال لم تترجم بعد إلى واقع.

وعليه، فإن كل ما يقوم به السودان يُعد بمثابة محاولات حثيثة لتحقيق أفضل المكاسب المتاحة له.

لدى روسيا ثلاثة خيارات: الأول هو توفير المساعدة الاقتصادية التي يريد السودان الآن تضمينها في الصفقة، والثاني الرفض وإلغاء الاتفاق، والثالث ممارسة الضغوط على الحكومة السودانية وإجبارها بصورة غير مباشرة على القبول بحل وسط، وقد تكون الورقة الرابحة لروسيا لممارسة الضغوط هي جمهورية إثيوبيا المجاورة للسودان.

وخلال زيارة مريم المهدي إلى موسكو، أعربت عن أملها في أن تتمكن روسيا من إقناع إثيوبيا بتقديم تنازلات في ما يتعلق بمستقبل سد النهضة الإثيوبي الكبير، وهو مشروع للطاقة الكهرومائية قيد الإنشاء على النيل الأزرق، وهناك توترات بين السودان وإثيوبيا والتي قد تتحول إلى مواجهة واسعة النطاق، وسبب تلك التوترات هو حقوق المياه في سد النهضة، واستخدام المزارعين الإثيوبيين لمنطقة حدودية خصبة يطالب بها السودان، بالإضافة إلى نزاع حدودي منذ عقود بين البلدين.

وسابقًا، خلال القمة الروسية – الأفريقية لعام 2019 في سوتشي، أشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى "قدرة روسيا" على المساعدة في تسوية النزاع متى دعت الحاجة إلى ذلك.

وبالتالي، فإن أحد الخيارات هو أن حل النزاع سيكون ذا قيمة أكبر بالنسبة إلى السودانيين من أي مساعدة اقتصادية قد يتمكنون من انتزاعها من فم الدب الروسي.

لكن تستطيع موسكو اللعب على الحبلين، ففي الرابع من سبتمبر اكتشف السودان وصادر 72 صندوقًا من الأسلحة الروسية التي كانت على متن طائرة الخطوط الجوية الإثيوبية التي حطت في مطار الخرطوم، ووصفت السلطات المحلية الأسلحة بأنها معدة للاستخدام في "جرائم ضد الدولة، وإعاقة التحول الديمقراطي ومنع الانتقال إلى الدولة المدنية".

ويبدو أن الشحنة كانت في الأصل من روسيا إلى إثيوبيا في عام 2019، وتشير التكهنات إلى كون الأسلحة كانت على متن رحلة تجارية، وبالتالي كان يمكن اكتشافها بسهولة، وعليه قد تكون رسالة إلى السودان ليتحلى بالجدية بشأن التزامه الأصلي.

ومن المقرر أن يجتمع مسؤولون من وزارتي خارجية روسيا والسودان في الحادي والعشرين من سبتمبر. فلنر ما سيحدث.

* سيندیکیشن بیرو

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk